

بيع الغرر

وفق منظور الشريعة الإسلامية



د. عثمان الطاهر حبالوص (*)

فإن الله شرع لنا البيع والشراء لحاجة الناس إليه، وحرّم الربا والغش والتدليس الخديعة وكتمان عيوب الشيء المبيع لتستقيم حياة الناس، وجعل المعاملات الصحيحة مبينة على رضا الناس، على أن تكون نقيّة طاهرة خالية من التحايل والخداع بين الناس، قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (١)، وقال تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (٢).

ولما كانت حاجة الناس إلى فقه البيوع ماسة فإن علماء الشريعة كتبوا فيه أبوابا عظيمة، وجاءت كتبهم تحمل أسفارا من هذه الثروة الفقهية الهائلة، وكان لزاما على الباحثين في هذا العصر أن يوضحوا ما جاء في هذه الكتب نظرا لصعوبة فهم بعض ما كتبوه، فقد كانوا يختصرون عباراتهم؛ لأن الناس في زمنهم كانوا يفهمون ما يقولونه، وأما في هذا الزمان فإن أكثر الناس لا يحسنون نطق بعض الكلمات العربية، ولا يفهمون كثيرا من ألفاظها، ونظرا لحاجة الناس إلى معرفة أحكام البيوع ارتأيت أن

(*) أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة الزاوية - ليبيا

أكتب في جانب من جوانب هذا الموضوع وهو: (بيع الغرر وفق منظور الشريعة الإسلامية) وقد قسمت هذا البحث إلى: مقدمة تناولت فيها أسباب الكتابة في هذا النوع من البيوع، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

تناولت في المبحث الأول: تعريف الغرر عند علماء اللغة وعلماء الشريعة الإسلامية، ثم بيّنت حكم بيع الغرر والعلة من ذلك الحكم، وتحدثت في المبحث الثاني عن أنواع بيوع الغرر مع ذكر الأدلة على أحكامها، وجاء المبحث الثالث خاصاً بذكر الفرق بين بيع الغرر والمقامرة والميسر. وذكرت في الخاتمة بشيء من الإيجاز جملة من نتائج هذا البحث. وقد اعتمدت في هذا البحث على الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في التأسيس للأحكام الشرعية المتعلقة ببيع الغرر ذاكراً آراء الفقهاء في المسألة إن كان فيها اختلاف، واهتممت بتخريج الأحاديث من مصادرها الرئيسية، وقد راعيت في ذلك كله أصول البحث العلمي ما أمكنني ذلك، سائلاً الله تعالى التوفيق.

المبحث الأول: معنى بيع الغرر وحكمه

أ - معنى الغرر لغة: الغرر مصدر من قولهم: غره يغره غراً و غروراً، وغرة فهو مغرور وغرير: أي خدعه وأطعمه بالباطل، والغرور (بضم الغين) الأباطيل، وغرر بنفسه وماله تغريراً وتغره: عرضها للتهلكة من غير أن يعرف، والاسم الغرر، والغرر الخطر.

وقيل بيع الغرر المنهي عنه ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن

مجهول، يقال: إياك وبيع الغرر. وبيع الغرر: أن يكون على غير عهدة ولا ثقة. قال الأزهرى: ويدخل في بيع الغرر البيوع المجهولة التي لا يحيط بكنهها المتبايعان حتى تكون معلومة (٣).

هذا ملخص ما ورد في معجم لسان العرب في معنى كلمة (الغرر) فالغرر هو : المخاطرة بالنفس أو المال وتعريضهما للتلف أو الضياع.
ب - تعريف الغرر عند علماء الفقه الإسلامي :

عرفه صاحب المبسوط بأنه ما يكون مستور العاقبة (٤)
وعرفه ابن عرفة : بأنه ما شك في حصول عوضيه أو المقصود منه غالباً (٥).

وعرفه الزرقاني بأنه اسم جامع لبياعات كثيرة كجهل ثمن ومثمن وسمك في ماء وطير في الهواء (٦).

وعرفه المازري بأنه ما تردد بين السلامة والعطب (٧)
وعرفه النووي بأنه ما انطوى عنه أمره ونفى عليه عاقبته (٨).
وعرفه صاحب المبدع بأنه ما ترد بين أمرين ليس أحدهما أظهر. (٩)
وعرفه ابن تيمية بأنه ما لا يُقدر على تسليمه سواء كان موجوداً أو معدوماً كالعبد الأبق، والبعير الشارد، ونحو ذلك فيما لا يُقدر على تسليمه (١٠).
وعرفه ابن حزم بأنه ما لا يدري المشتري ما اشترى ولا البائع ما باع (١١)
وعرفه الصنعاني بأنه كل بيع اقتضى جهالة أو كان معدوماً أو غير مقدور على تسليمه أو لم يكن داخلاً في ملك البائع.

وعرفه الخطابي : بأنه كل بيع كان المقصود منه مجهولاً غير معلوم أو معجزاً عنه غير مقدور على تسليمه جهالة أو كان معدوماً ، أو غير مقدور على تسليمه، أو لم يكن داخلاً في ملك البائع (١٢).

وعرفه الجرجاني بأنه البيع الذي فيه خطر انفساخه بهلاك المبيع (١٣).

وعرفه ابن القيم بأنه ما لا يقدر على تسليمه سواء كان موجودا أو معدوما
كبيع العبد الآبق والبعير الشارد، وإن كان موجودا إذ موجب البيع تسليم
المبيع، فإذا كان البائع عاجزا عن تسليمه فهو غرر ومخاطرة^(١٤).
بعد ذكر تعريف الغرر عند الفقهاء أقول :

الملاحظ من تعريفات الفقهاء أنها جميعها تدور حول أمرين هما :
الغرر والمقامرة لوجود الشبه بينهما و أن التعريفات كلها متقاربة فهي تنور
حول الجهل بمعرفة المشتري للشيء المشتري، أو عدم القدرة على تسليم
المبيع من قبل البائع، أو للجهل بما قد يقع من الخطر على الشيء المبيع.
فكل ذلك يكون غررا لما فيه من المخاطرة التي تضر بأحد المتبايعين.

حكم بيع الغرر :

بيع الغرر منهي عنه وحكمه المنع لما ورد في القرآن، والسنة، و

الإجماع.

ففي القرآن يقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) ^(١٥) ولا شك أنه لا يتم
الرضى بين المتبايعين إلا بمعلوم جنسه بمشاهدة أو بوصف يقوم مقامها.
^(١٦) ولا يتم الرضى بما لا يقدر على تسليمه.

ومن السنة ما ورد في الصحيح عن أبي هريرة قال : (نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وبيع الغرر). ^(١٧)

وما ورد في الصحيح من حديث : (من غش فليس منا) ^(١٨) ولا شك
أن بيع الغرر فيه غش.

وما رواه أحمد عن ابن مسعود : (لا تشتروا السمك في الماء فإنه

غرر) ^(١٩).

كما وردت أحاديث أخرى كثيرة فيها النهي عن بعض البيوع التي فيها الغرر ، وسأذكر بعضها إن شاء الله تعالى عند حديثي في المبحث الثالث عن أمثلة من بيوع الغرر.

أما الإجماع فقد أجمع العلماء على تحريم بيع الغرر (٢٠) قال النووي : (النهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ويدخل فيه مسائل كثيرة كبيع الآبق، (٢١) ، والمعدوم والمجهول ، وما لا يُقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه من شياؤه ونظائر ذلك ، فكل هذا بيعه باطل؛ لأنه غرر) (٢٢)

الحكمة من تحريم الغرر :

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر تحصينا للأموال من الضياع وقطعا للخصومة بين الناس (٢٣). ولأن البائع في بيع الغرر يبيع ما ليس في ملكه ولا قدرة له على تسليمه للمشتري فكان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة (٢٤) ، ولأن بيع الغرر من أكل أموال الناس بالباطل على تقدير أن لا يحصل البيع (٢٥)

ما يُستثنى من بيع الغرر :

١ _ بيع المغيبات في الأرض كاللفت والجزر والفجل والبصل ونحوها ، فإنها معلومة بالعادة يعرفها أهل الخبرة بها وظاهرها عنوان باطنها ، ولو قُدر أن في ذلك غرراً فهو غرر يسير يُغتفر للمصلحة العامة التي لابد للناس منها فإن ذلك غرر لا يكون موجبا للمنع (٢٦) وإن خالف بعض الفقهاء في هذه المسألة.

٢ _ ما يدخل في المبيع تبعا فلو أفرد لم يصح بيعه مثل بيع أساس الدار والدابة التي فيها اللبن والحامل.

٣ _ ما يُتسامح بمثله إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه أو تعيينه ومنه بيع الجبة المحشوة وكراء الدار مشاهرة مع احتمال أن يكون الشهر ثلاثين أو تسعة وعشرين، وعلى دخول الحمام مع اختلاف عادة الناس في استعمال الماء وطول اللبث فيه والشرب من السقاء مع اختلاف العادات في مقدار الري (٢٧).

والخلاصة: فإن العلماء يرون أن مدار البطلان بسبب الغرر والصحة مع وجوده أنه إذا دعت الحاجة إلى ارتكاب الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة وكان الغرر صغيرا جاز البيع وإلا فلا (٢٨)

ضابط الغرر :

الذي يُعرف به الغرر الأمور الآتية :

١ _ عدم القدرة على تسليم الشيء المبيع.

٢ _ أن يكون المعقود عليه مجهولا.

٣ _ أن يكون المعقود عليه معجوزا عنه مما انطوى بعينه من غرر الثوب (أي طيه) أو من الغرة بالكسر (أي الغفلة) أو من الغرور. (٢٩)

المبحث الثاني : أمثلة لببوع الغرر

ذكر الفقهاء جملة من الببوع المحرمة ؛ لأنها من ببوع الغرر وأجمعوا على تحريمها ، ومنها : بيع الحصاة ، والمامسة ، والمناذبة ، وبيع بيعتين في بيعة ، و المحاكلة ، و المزابنة ، و المعاومة ، والمخابرة ،

والأمثلة كثيرة ، لأن بيوع الغرور لها صور كثيرة وسأتناول بعون الله تعالى البحث في الصور التي ذكرتها من بيوع الغرر .
بيع الحصاة :

هذا النوع من البيوع كان سائدا عند العرب قبل الجاهلية (٣٠) وقد ذكر النووي ثلاثة تأويلات لبيع الحصاة :-

أحدها : أن يقول البائع : بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها ، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة.

الثاني : أن يقول : بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة.

الثالث : أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعا فيقول : إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكذا (٣١) والأصل في تحريم بيع الحصاة ما ورد في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وبيع الغرر. (٣٢)

يقول ابن حجر : (إن العلماء اختلفوا في تفسير بيع الحصاة وأوردوا التأويلات الثلاثة السابقة التي ذكرها النووي. (٣٣)

ويقول ابن قدامة في المغني : (وكل هذه البيوع فاسدة لما فيها من الغرر والجهل ولا نعلم فيه خلافا) (٣٤)

وعلق ابن رشد على بيع الحصاة : بعد أن ذكر صورته وقال بأنه قمار (٣٥)

حبـل الحبلـة :

الحبل مصدر حبـلت تحبـل حبـلا وأصله من حبـل المرأة.

وقيل : حبـل الحبلـة ولد الولد الذي في البطن وكانت العرب في الجاهلية تتبايع على حبـل الحبلـة في أولاد أولادها في بطون الغنم الحوامل فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال أبو عبيد : حَبَلَ الحبلـة نتاج النتاج وولدا الجنين الذي في بطن الناقة. (٣٦)

وهذا النوع من البيوع نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ففي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبـل الحبلـة) (٣٧) وكان بيعا يتبايعه أهل الجاهلية. واختلف العلماء في تفسير (حبـل الحبلـة) إلى تأويلين :

أحدهما : أنها كانت بيوعا يؤجلونها إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها ، ثم ينتج ما في بطنها. والغرر هنا من جهة الأجل والأمر في هذا واضح وجلي.

ثانيهما : بيع جنين الناقة وهذا من باب النهي عن بيع المضامين (٣٨) و الملاقيح (٣٩) فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها (٤٠).

قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم وأصل (حبـل الحبلـة) نتاج النتاج وهو بيع مفسوخ عند أهل العلم وهو من بيع الغرور (٤١). وقال الصنعاني: (كونه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه ، ولذلك هو داخل في بيع الغرر). (٤٢)

بيع الثمار قبل بدو صلاحها :

معنى بدو صلاحها: أي قبل حمرتها وصفرتها. والأصل في تحريم بيع الثمار قبل بدو صلاحها ما ورد في الصحيح عن ابن عمر رضي الله

عنهما: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والعيب (٤٣) وظاهر الحديث جواز بيع الثمار بعد صلاحها أما قبل الصلاح فلا يجوز.

وما ورد في الصحيح أيضا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبايع. (٤٤)

وما ورد في الصحيح كذلك من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن النخل حتى يزهر قيل : وما يزهر ؟ قال : (يحمار أو يصفار). (٤٥) والعلة في النهي عن البيع عند الجمهور الخوف أن تصاب الثمار بجائحة قبل أن تزهر ، فقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث أنس بن مالك بعد نهيه عن بيع الثمرة قبل الزهر : (أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك) (٤٦)

ولما كثر شكوى المسلمين بالجوائح أمروا أن لا يبيعوا الثمر إلا بعد أن يبدو صلاحه وذلك في حديث زيد بن ثابت المشهور (٤٧) يقول ابن تيمية : (فقد أخبر أن سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت إليه من الخصام) (٤٨) بيع الملامسة والمنابذة :

معنى الملامسة : اختلف العلماء في معنى الملامسة ، فقال الإمام مالك : (اللامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ولا يتبين ما فيه أو لا يعلم ما فيه) (٤٩)

ويقول ابن حجر : (واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه للشافعية : أصحها أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث.

الثاني : أن يجعل نفس اللمس بيعا بغير صيغة زائدة.

الثالث : أن يجعل اللمس شرطا في قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التأويلات كلها باطل.

ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار ، ومأخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاطاة مطلقا ، لكن من أجاز المعاطاة قيدها بالمحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطاة).

ومأخذ الثالث شرط نفي خيار المجلس ، وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء (°).

معنى المنابذة : قال الإمام مالك : المنابذة : أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه تأمل منهما ويقول كل واحد منهما : هذا بهذا (°). قال ابن حجر : (وأما المنابذة فاختلفوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال : وهي أوجه للشافعية أصحها أن يجعل نفس النبذ بيعا كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور).

والثاني أن يجعل النبذ بيعا بغير صيغة.

والثالث أن يجعل النبذ قاطعا للخيار^{٥٢}

وبيع الملامسة والمنابذة من البيوع التي نهى عنها رسول الله صلى

الله عليه وسلم.

والأصل في تحريم هذين النوعين من البيوع ما ورد في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة).^(٥٣)

وما ورد في الصحيح أيضا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبستين وبيعتين: الملامسة والمنابذة).^(٥٤)

والعلة في النهي عن هذين البيعتين ما تضمنناه من الخطر والغرر ، والجهل الذي يوجد منهما. ولأن ابتياع الناس السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتناذ القوم السلع من أبواب القمار. ^(٥٥)

بيع المضامين والملاقيح :

يقصد بالمضامين : ما في أصلاب الفحول.

ويقصد بالملاقيح : ما في البطون وهي الأجنة.

وعند مالك أن المضامين بيع ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيح بيع ما في ظهور الجمال.^(٥٦)

فقد كان العرب في جاهليتهم يبيعون الجنين في بطن أمه الناقة، وما يخرج الفحل في عامه أو في أعوام وأنشد أبو عبيد:

إن المضامين التي في الصلب ماء الفحول في الظهور الحذب ^(٥٧)

حكمه :

بيع المضامين والملاقيح غير جائز وهو من بيع الجاهلية المتفق على تحريمها. ^(٥٨)

يقول ابن عبد البر في التمهيد : (وأجمعوا على أن بيع المضامين والملاقيح بيع لا يجوز) (٥٩) وقال ابن المنذر : (وقد أجمعوا على أن بيع الملاقيح والمضامين غير جائز) (٦٠)

والأصل في تحريم بيع المضامين و الملاقيح ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه قال : (لا ربا في الحيوان ، وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة : عن المضامين والملاقيح وحبل الحبلية.....) (٦١) والعلة في تحريم بيع المضامين والملاقيح من وجهين:

أحدهما : جهالته فإنه لا تعلم صفته ولا حياته الثاني: غير مقدور على تسليمه (٦٢)

بيع المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة والمخاضرة :

بيع المحاقلة: اختلف العلماء في تفسير لفظ (المحاقلة) فذهب بعضهم إلى القول بأنها بيع الزرع قبل بدو صلاحه ، وقال البعض :بيع الزرع في سنبله بالحنطة ، وقبل المحاقلة: المزارعة بالتثنت أو الربع أو أقل أو أكثر ، وقيل : اكثراء الأرض بالحنطة (٦٣).

قال الزرقاني : وتأولوا النهي عن المحاقلة بأنها كراء الأراضي بالطعام وجعلوه من باب الطعام بالطعام نسيئة ؛ لأن الثاني يقدّر أنه باق على ملك رب الأرض كأنه باعه بطعام فصار بيع طعام بطعام لأجل (٦٤) والمزابنة : مفاعلة من الزبن وهو : الدفع الشديد ومنه سُميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها.

قال مالك : المزابنة كل شي من الجُزاف لا يُعلم كيـله ولا وزنه إذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا في نقده أم لا. (٦٥)

وقيل للبيع المخصوص : المزبنة ؛ لأن كل واحد من المتأبذين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع.

والمزبنة بيع التمر بالتمر ، والمراد به الرطب خاصة ، وأصل المزبنة بيع الزبيب بالكرم أي بالعنب ، وقد فسّر بيع المزبنة حديث عبد الله بن عمر الذي أخرجه البخاري (وأن المزبنة اشتراء التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب) (٦٦)

وألحق الشافعي كل بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من جنس يجري الربا في نقده ويؤيد ذلك ما ورد عن ابن عمر. والمزبنة أن يبيع الثمر بكيل (إن زاد فلي وإن نقص فعلي) (٦٧) ، فثبت أنه من صور المزبنة أيضا هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كونها قمارا أن لا تسمى مزبنة ، ومن صور المزبنة بيع الزرع بالحنطة كيلا.

والأصل في تحريم بيع المحاقلة والمزبنة ماورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزبنة). (٦٨) وسبب النهي عن ذلك البيع الربا لعدم التساوي (٦٩) ، ولأن المحاقلة تُفضي إلى الغرر والجهالة. والمزبنة لما تدخله من الغرر والقمار (٧٠).

والمعاومة : فسّرت المعاومة ببيع الشجر أعواما كثيرة ، فهي مشتقة من العام كالمشاهرة من الشهر. وقيل بأنها أكثرأ الأرض سنين (٧١)

وبيع المعاومة باطل بالإجماع ، فقد نقل الإجماع في بطلانه ابن المنذر لما ورد فيه من الأحاديث الناهية عنه.

والأصل في تحريم بيع المعاومة ما ورد في الصحيح عن جابر بن عبد الله قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة) (٧١)

والعلة في تحريمه أنه بيع غرر ، فهو بيع معدوم مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقد (٧٢)

والمخابرة : اختلف العلماء في تفسير معنى (المخابرة)، فقال مالك : هي كراء الأرض بما يخرج منها (٧٤) وقيل : كراء الأرض بالحنطة مأخوذة من خبير ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عامل أهل خبير ، قيل : خابر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خبير ، أي عاملهم في أرض خبير.

وقال قوم : مشتقة من الخبر ، والخبر حرث الأرض وحملها ، وزعم من تأول في المخابرة هذا التأويل أن لفظ المخابرة كان قبل خبير ولا دليل على ما أرى من ذلك ، وقيل : إن المخابرة عند جمهور أهل العلم كراء الأرض بجزء مما تخرجه وهي المزارعة (٧٥) ..

وحكم بيع المخابرة التحريم ، والأصل في تحريمه ما ورد في الصحيح عن جابر ابن عبد الله قال : (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المخابرة و المحاقلة والمزابنة) (٧٦)

والمخاضرة : مفاعلة من الخضرة ؛ لأن البيع وقع على كل شيء أخضر وهو الثمار باتفاق العلماء وقال البعض: ويشمل الحبوب قبل بدو صلاحها (٧٧) ..

والأصل في تحريم بيع المخاضرة ما ورد في الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمخاضرة واللامسة والمناذرة والمزابنة) (٧٨)

المبحث الثالث : العلاقة بين الغرر والقمار والميسر
القمار عند أهل اللغة مشتق من قول العرب : قامر الرجل مقامرة وقامره
راهنه ، وهو النقامر .

والقمار : المقامرة ، ونقامروا لعبوا القمار .

قال الجوهري : قمرت الرجل أقمره بالكسر قمرا إذا لاعبته فغلبته (٧٩) .
وعرفه الفقهاء بتعريفات كثيرة منها :

عرفه ابن عابدين فقال : حاصله : تمليك على سبيل المخاطرة
(٨٠) وعرفه أبو الحسن المالكي : ما يأخذه بعضهم من بعض على لعب
الشطرنج ونحوه (٨١) .

وعرفه صاحب الفواكه : بأنه ما يأخذه الشخص من غيره بسبب
المغالبة عند اللعب بنحو الطاب أو المسابقة (٨٢) وعرفه القرطبي فقال :
القمار أكل مال الغير بغير حق (٨٣) ، وعرفه الجصاص بأنه تمليك المال
على المخاطرة وهو أصل في بطلان عقود التمليكات الواقعة على الأخطار
كالهبات والصدقات وعقود البياعات ونحوها إذا علقت على الأخطار بأن
يقول : بعتك إذا قدم زيد ووهبته لك إذا خرج عمرو (٨٤) ، وعرفه ابن حجر
فقال : القمار معروف وهو جعل الشيء لمن يغلب مطلقا في أي شيء كان
(٨٥) وعرفه الجرجاني فقال : القمار هو أن يأخذ من صاحبه شيئا فشيئا في
اللعب وفي لعب بكذا ، كل لعب يشترط فيه غالب من المتغالبين شيئا من
المغلوب (٨٦) .

والميسر في اللغة : اللعب بالقداح ، يسر يسرُ يسراً وقال الجوهري :
الياسر اللاعب بالقداح ، وقد يسر يسرُ ، فهو ياسر ويسر والجمع أيسار (٨٧)

ومن العلماء من قال : إن الميسر القمار. ^(٨٨) وكل شيء من القمار فهو من الميسر. ^(٨٩) والميسر هو لعب القمار ^(٩٠).

وقال مالك رحمه الله تعالى : (الميسر ميسران : ميسر اللهو والقمار ، فميسر اللهو النرد والشطرنج والملاهي كلها. وميسر القمار ما يتخاطر الناس عليه وكل ما قومربه فهو ميسر.

وقال ابن تيمية الميسر معناه أن يؤخذ مال الإنسان وهو على مخاطرة هل يحصل له عوضه أو لا يحصل؟ كالذي يشتري العبد الأبـقـ والبيعـر الشارد وحبل الحبلـة و نحو ذلك مما قد يحصل له أو لا يحصل له ، وعلى هذا فلفظ الميسر في كتاب الله تعالى يتناول هذا كله. ^(٩١)

وبناء على ما أوردته من معاني القمار والميسر ألاحظ الآتي :

من العلماء من جعل القمار خاصا بما يحدث من اللعب على مال فيغلب أحد المتقارمين صاحبه فيأخذ المال ، إذ لابد أن يكون هناك غالب ومغلوب.

والميسر كذلك هو نوع من اللعب بالقـداح ولذلك فإننا نجد أن القمار والميسر بمعنى واحد ، فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : الميسر القمار. ^(٩٢) وكذلك روى عن مكحول وابن سيرين.

ومن العلماء من جعل القمار أو الميسر يدخل في كل ما فيه مخاطرة في البيوع وغيرها ، وهو ما ذهب إليه الجصاص في تعريفه الذي ذكرته وكذلك ابن تيمية وغيرهما.

يقول ابن تيمية: (وكذلك لفظ الميسر هو عند أكثر العلماء يتناول اللعب بالنرد والشطرنج ، ويتناول بيوع الغرر التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها فإن فيها معنى القمار الذي هو ميسر).

ويقول: (وما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الغرر ليتناول كل ما فيه مخاطرة كبيع الثمار قبل بدو صلاحها وبيع الأجنة في البطون وغير ذلك. ^(٩٣))

ومن العلماء من أطلق لفظ الميسر أو القمار على البيوع التي فيها غرر تشبها لها بالقمار؛ لأن فيهما أكل أموال الناس بالباطل لما في ذلك من المخاطرة التي تلحق بأحد المتعاقدين أو كليهما. وعلى ذلك فإن إطلاق لفظ القمار عليه يكون من باب المجاز لا الحقيقة.

جاء في كتاب الكافي: (وبيع الجُزاف ، لأنه يدخله القمار والخطر). ^{٩٤}

وما جاء في فتح الباري: (والمُزَابَنَةُ أن يبيع الثمريكيل إن زاد فلي وإن نقص فعلي، فثبت أن من صور المُزَابَنَةِ أيضاً هذه الصورة من المزابنة من القمار ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تُسمى مزابنة) ^{٩٥} فذكر هذه الصورة أنها من القمار، وقوله: ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تُسمى مُزَابَنَةً دلّ على أن القمار غير المُزَابَنَةِ وقول ابن القيم: (ولأن الإنسان في بيع الغرر يبيع ما ليس في ملكه ولا قدرة له على تسليمه للمشتري فكان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة) ^{٩٦} يُفهم منه أن إطلاق القمار عليه من باب المجاز؛ ذلك لأن في هذه الصورة من المزابنة نوع من المخاطرة وأكل أموال الناس بالباطل فسُميت قماراً لشبهها به.

وقول الإمام مالك: (الميسر ميسران: ميسر اللهو وميسر القمار...) يُفهم منه أن الميسر أعم من القمار، وإن كان أصل الميسر القمار ، ثم صار إطلاق الميسر على الذي كان بالأقداح لاقتسام الجزور.

الخاتمة:

تحدثت في هذا البحث عن بيوع الغرر وذكرت مفهومها في الإسلام، وأوردت أمثلة لها ، وأوضحت أن بيع الغرر منهي عنه في الشريعة الإسلامية للغبن الذي يسبب الضرر. ومن خلال هذا البحث المتواضع نخلص للنتائج الآتية:

- ١- الضرر يوجد في المبيعات من جهة الجهل على أوجه: " إما من جهة الجهل بتعيين المعقود عليه ، أو تعيين عقد ، أو من جهة الجهل بوصف الثمن المبيع ، أو بقدره ، أو بأجله إن كان هناك أجل. وإما من جهة الجهل بوجوده أو تعذر القدرة عليه ، وهذا راجع إلى تعذر التسليم. وإما بجهة الجهل بسلامته، أي بقاءه. فكل هذه الأسباب تجعل البيع باطلا لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه. .
- ٢- مسائل بيع الغرر كثيرة لا يمكن حصرها منها :النهي عن بيع حبل الحبله ، وبيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وبيع ما لم يُخلق، وبيع الملامسة والمناذبة ، وبيع الحصة ، وبيع المعاومة، وبيع بيعتين في بيعة ، وبيع المضامين والملاقيح، وبيع السمك في الماء، واللبن في الضرع ، والحمل في البطن، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه.
- ٣- النهي عن بيع ما هو مجهول أو معدوم.
- ٣- إذا دعت الحاجة إلى ارتكاب الغرر الخفيف الذي لا يمكن التحرز منه جاز البيع ، تمشياً مع قاعدة: (المشفقة تجلب التيسير) رحمة بالأمة.
٤. إذا احتل الغرر بيعاً دعت إليه الحاجة كالجهل بأساس الدار ، وبيع الشاة الحامل ، وبيع الشاة التي في ضرعها لبن، فإن مثل هذا البيع يُعدّ صحيحاً ، وذلك بسبب الحاجة إليه ، فأساس الدار لا يمكن رؤيته، ولأنه تابع للظاهر منها. والقول نفسه ينطبق على حمل الشاة ولبنها.

٥- اتفق العلماء على جواز بيع أشياء فيها غرر حقيق مثل بيع الجُبّة المحشوة وإن لم يُر حشوها، بعكس ما إذا بيع حشوها منفرداً فإنه لا يجوز.

٦- يمكن وصف بيع الغرر بالقمار ، وذلك لما يلحقه من الضرر.

وأخيراً فإنني أسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم.

هوامش البحث :

- ١- الآية ٢٩ من سورة النساء.
- ٢- الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.
- ٣- لسان العرب لابن منظور مادة (غرر) ج ٥ ص ١١-١٤.
- ٤- المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ١١-٤.
- ٥- الفواكه الدواني للنفاوي ج ٢ ص ٨٦.
- ٦- شرح الزرقاني ج ٣ ص ٣٤.
- ٧- المصدر السابق ج ٣ ص ٣٩٦.
- ٨- المجموع شرح المذهب للنووي ج ١ ص ٢٥٢.
- ٩- المبدع ج ٤ ص ٢٣.
- ١٠- كتب ورسائل ابن تيمية ج ٢ ص ٥٤٣.
- ١١- المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٣٤٣.
- ١٢- الروض النضير للصنعاني ج ٣ ص ٢٤٥.
- ١٣- التعريفات للجرجاني ج ١ ص ٦٩.

- ١٤- إعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ٢٨.
- ١٥- النساء الآية ٢٩.
- ١٦- الروض النضير للصنعاني ج ٣ ص ٢٨٥.
- ١٧- أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب البيوع باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر ١٥١٣ ج ٣ ص ١١٥٣.
- ١٨- صحيح سنن الترمذي، أبواب البيوع باب كراهية الغش في البيوع ١٠٦٠ ج ٢ ص ٣٣.
- ١٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣٦٧٥ ج ١ ص ٥٠٤.
- ٢٠- ينظر حاشية العلوي ج ٢ ص ١٩٦، والخرشي ج ٥ ص ٦٩، وفتح الباري ج ٤ ص ٣٦٨، والموافقات للشاطبي ج ٤ ص ١٥٨.
- ٢١- شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ ص ١٥٦.
- ٢٢- قواعد الفقه محمد عميم الاحسان المحنوبي ص ١٥٤، وينظر فتح الباري ج ٤ ص ٤٢٨ وشرح الزرقاني ج ٣ ص ٣٩٧.
- ٢٣- فتح الباري ج ٩ ص ١٦٥.
- ٢٤- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم الجوزية ج ٤ ص ٤٢١ ج ٣ ص ٣٩٧.
- ٢٥- شرح الزرقاني ج ٤ ص ٤٢١.
- ٢٦- زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص ٤٢٧.
- ٢٧- ينظر في ذلك فتح الباري ج ٤ ص ٤١٨ والموافقات للشاطبي ج ٩ ص ١٥٨.
- ٢٨- تحفة الأحوذى للمباركفوري ج ٤ ص ٣٥٥ / ٣٥٦ وينظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ ص ٢٥٦.
- ٢٩- تحفة الأحوذى ج ٤ ص ٣٢٥.

- ٣٠- التمهيد لابن عبد البر ج ١٣ ص ١٢.
- ٣١- شرح النووي على صحيح مسلم ج ٤ ص ١٥٦.
- ٣٢- أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٥٦.
- ٣٣- فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ٤ ص ٣٦٠ وينظر نيل الأوطأ للشوكاني ج ٥ ص ٢٤٣.
- ٣٤- المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٢٩.
- ٣٥- بداية المجتهد ج ٢ ص ١١١.
- ٣٦- لسان العرب لابن منظور مادة حبل ج ١١ ص ١٣٩.
- ٣٧- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع ، باب بيع الغرر وحبل الحبله ٢٠٣٦ ج ٢ ص ٧٥٣، أخرجه مالك في الموطأ كتاب البيوع، باب ما لا يجوز من بيع الحيوان ١٣٣٣.
- ٣٨- المضامين: هي ما في بطون الحوامل.
- ٣٩- الملاقيح: ما في ظهور الفحول.
- ٤٠- بداية المجتهد ج ٢ ص ١١١.
- ٤١- سنن الترمذي ج ٣ ص ٥٣١.
- ٤٢- سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ١٤.
- ٤٣- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع ،باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها ،وينظر سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ٤٦.
- ٤٤- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع ،باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ١٥٣٤ ج ٣ ص ١١٦٥.

- ٤٥- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ٢٠٨٥ ج ٢ ص ٧٦٦.
- ٤٦- جزء من حديث ، أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع، باب بيع المخاضرة ٢٠٩٤ ج ٢ ص ٧٦٨، ومسلم في صحيحه كتاب البيوع، باب وضع الجوائح ١٥٥٥٥ ج ٣ ص ١١٩٠.
- ٤٧- بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١٤١.
- ٤٨- للفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٤ ص ٢٠.
- ٤٩- موطأ مالك باب الملامسة والمناظرة حديث رقم ١٣٤٦ ج ٢ ص ٦٦٧.
- ٥٠- فتح الباري ج ٤ ص ٤٢١.
- ٥١- الموطأ - باب الملامسة والمناظرة ١٣٤٦ ج ٢ ص ٦٦٧ .
- ٥٢- فتح الباري ج ٤ ص ٤٢١.
- ٥٣- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب بيع المناظرة ٢٠٣٩ ج ٢ ص ٧٥٤، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب إبطال الملامسة والمناظرة ج ٣ ص ١١٥١.
- ٥٤- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع باب ٢٠٤٠ ج ٢ ص ٧٥٤، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع ، باب إبطال الملامسة والمناظرة ١٥١١ ج ٣ ص ١١٥٢ واللفظ للبخاري.
- ٥٥- يُنظر في ذلك : زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص ٤٢٦، وفتح الباري ج ٤ ص ٤٢١.
- ٥٦- موطأ مالك ج ٢ ص ٦٥٤.
- ٥٧- المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٠.
- ٥٨- يُنظر في ذلك : بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١١١، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣١٤.

- ٥٩- التمهيد لابن عبد البر ج ١٣ ص ٣١٤.
- ٦٠- المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٠.
- ٦١- موطأ مالك - كتاب البيوع وباب ما لا يجوز من بيع الحيوان ١٣٣٤ ج ٢ ص ٦٥٤.
- ٦٢- المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٠.
- ٦٣- ينظر نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٧٩ وينظر التمهيد ج ٢ ص ٣١٨ / ٣١٩.
- ٦٤- شرح الزرقاني ج ٣ ص ٤٧٢.
- ٦٥- موطأ مالك كتاب البيوع - باب ما جاء في المزينة والمحاولة ص ٥٢٢ وينظر التمهيد لابن عبد البر ج ٢ ص ٣١٤.
- ٦٦- فتح الباري ج ٤ ص ٣٨٤.
- ٦٧- جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع - باب بيع المزينة ٢٠٧٢ ج ٢ ص ٧٦٣.
- ٦٨- أخرجه البخاري في صحيحه ينظر فتح الباري ، كتاب البيوع - باب بيع المزينة ٨٧٢ ج ٤ ص ٤٤٩.
- ٦٩- سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ١٩.
- ٧٠- فتح الباري ج ٤ ص ٤٤٩ ، والتمهيد لابن عبد البر ج ٢ ص ٣١٤.
- ٧١- بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ ص ١٩٣.
- ٧٢- أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع - باب النهي عن المحاولة والمزينة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدء صلاحها وعن بيع المعاودة وهو بيع السنين ١٥٣٦ ج ٣ ص ١١٧٥.

- ٧٣- شرح النووي على صحيح مسلم ١١٠، ١٩٣، وبداية المجتهد ١٢١٢
- ٧٤- بداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٧ :
- ٧٥- التمهيد لابن عبد البر ج ٢ ص ٣٢، وشرح الزرقاني ج ٣ ص ٤٥٨.
- ٧٦- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب الرجل يكون له ممرا
أو شرب أو نخل ٢٢٥٢ ج ٢ ص ٨٣، وأخرجه مسلم في صحيحه ،
كتاب البيوع ، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة ١٥٣٦
ج ٣ ص ١١٧٤.
- ٧٧- ينظر في ذلك : التمهيد لابن عبد البر ج ٢ ص ٣٢٠ وفتح الباري ج ٤
ص ٤٠٤ وقيل للأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٧٨ ، فتح القدير شرح
الجامع الصغير عبد الرؤوف المناوي ج ٦ ص ٣٢٢
- ٧٨- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب البيوع - باب بيع المخاضرة
٢٠٩٣ ج ٢ ص ٧٦٨
- ٧٩- لسان العرب لابن منظور ، مادة (قمر) ج ٢ ص ١١٥.
- ٨٠- حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٥١٤.
- ٨١- كفاية الطالب أبو الحسن المالكي ج ٢ ص ٥٤٦.
- ٨٢- الفواكه النوانى ج ٢ ص ٢٨٥.
- ٨٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٣٣٨.
- ٨٤- أحكام القرآن للحصاى ج ٤ ص ١٢٧.
- ٨٥- فتح الباري ج ١ ص ١٧٦.
- ٨٦- التعريفات للجرجاني ج ١ ص ٢٢٩.
- ٨٧- لسان العرب لابن منظور مادة (يسر) ج ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- ٨٨- عون المعبود ج ١٠ ص ٧٩.
- ٨٩- التمهيد لابن عبد البر ج ١٣ ص ١٨٣.

- ٩٠- المطى لابن حزم ج ١ ص ١٩٢.
- ٩١- كتب ورسائل ابن تيمية ج ١٩ ص ٢٨٣.
- ٩٢- تفسير الطبري ج ٢ ص ٣٥٩.
- ٩٣- كتب ورسائل ابن تيمية ج ١٩ ص ٢٨٣.
- ٩٤- الكافي لابن عبد البر القرطبي ج ١ ص ٣٢٦.
- ٩٥- فتح الباري لابن حجر ج ٤ ص ٣٨٤.
- ٩٦- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم الجوزية ٤٢١.

المصادر:

- ١- أحكام القرآن. أحمد بن علي الرازي الجصاص. أبو بكر. ت. ٣٧٠هـ. دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٠٥هـ. حققه محمد الصادق قمحاوي.
- ٢- إعلام الموقعين. محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي أبو عبد الله. ت. ٧٥١هـ. دار الجبل بيروت ١٩٧٣م. حققه طه عبد الرؤوف.
- ٣- التعريفات. علي بن محمد بن علي الجرجاني. ت. ٨١٦هـ. دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠٥هـ. الطبعة الأولى. حققه إبراهيم الأبياري.
- ٤- التمهيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. ت. ٤٦٣هـ. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب ١٣٨٧هـ. حققه مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري.
- ٥- الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي. أبو عبد الله. ت. ٦٧١هـ. دار الشعب/القاهرة ١٣٧٢هـ. الطبعة الثانية. حققه أحمد عبد الحليم البردوني.

- ٦- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير. القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد الحيمي الصنعاني. ت ١٢٢١هـ. دار الجيل بيروت.
- ٧- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بت مهنا النفراوي المالكي. ت ١١٢٥هـ. دار الفكر بيروت لبنان.
- ٨- القرآن الكريم برواية الإمام حفص بن سليمان بن المغيرة عن الإمام عاصم بن أبي النجود..
- ٩- المبدع. إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق. ت ٨٨٤هـ. المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٠هـ.
- ١٠- المبسوط. شمس الدين السرخسي. دار الفكر.
- ١١- المجموع شرح المذهب. أبوزكريا محي الدين بن شرف النووي. ت ٦٧٦هـ. دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٢- المحلى. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. ت ٤٥٦هـ. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- ١٣- المسند. الإمام أحمد بن حنبل. ت ٣٤١هـ. دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣/١٩٩٣م. الطبعة الأولى.
- ١٤- المغني على مختصر الخرقي. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي. ت ٦٢٠هـ.
- ١٥- الموافقات في أصول الأحكام. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المعروف بالشاطبي. مطبعة محمد علي صبيح وأولاده. القاهرة.
- ١٦- الموافقات في أصول الشريعة. إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي. ت ٧٩٠هـ. دار المعرفة بيروت. حققه عبد الله دراز.

بيع الغرر
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ١٧- الموطأ. مالك بن أنس أبو عبد الله الأصمجي. ت ١٧٩هـ. دار إحياء التراث العربي. مصر حققه محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد.. القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد ت ٥٩٥هـ. دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٩- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي - محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفوري ١٢٨٣ هـ - ١٣٥٣ هـ. أشرف على مراجعة أصوله و تصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع.
- ٢٠- تفسير الطبري. محمد بن جرير بن يزيد بن خالد بن الطبري أبو جعفر. ت ٣١٠هـ. دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٢١- حاشية العدوي. علي الصعيدي المالكي. دار الفكر بيروت ١٤١٢هـ. حققه يوسف الشيخ محمد البقاعي.
- ٢٢- زاد المعاد في هدي خير العباد. شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. ت ٧٥١هـ. المكتبة القيزية للطباعة والنشر. القاهرة ١٤١٠هـ/ ١٩٥٩م الطبعة الأولى.
- ٢٣- سبل السلام محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير ت ٨٥٢هـ. دار إحياء التراث العربي بيروت. ١٣٧٩هـ. الطبعة الرابعة. محمد عبد العزيز الخولي.
- ٢٤- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني. ت ١١٢٢هـ. دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ. الطبعة الأولى.

- ٢٥- شرح النووي على صحيح مسلم. أبوزكريا محي الدين بن شرف بن مري النووي ت ٦٧٦هـ. دار إحياء التراث العربي بيروت ١٣٩٢هـ. الطبعة الثانية.
- ٢٦- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. ت ٢٥٦هـ. دار ابن كثير. اليمامة. بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م الطبعة الثالثة. حققه د. مصطفى ديب البغا.
- ٢٧- صحيح سنن الترمذي- لأبي عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ باختصار السند صحح أحاديثه محمد ناصر الألباني الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م الناشر مكتب التربية العربية لدول الخليج قواعد الفقه محمد عليم الإحسان المجذوبي. دار النشر الصدق ببلشرز، كراتشي ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٨- صحيح سنن المصطفى لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ دار الكتاب العربي بيروت.
- ٢٩- صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت. محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٣٠- عون المعبود. محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب. بيروت ١٤١٥هـ. الطبعة الثانية.
- ٣١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ت ٨٥٢هـ حققه محب الدين الخطيب. دار الريان للتراث. المكتبة السلفية، وطبعة دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ.
- ٣٢- فتح القدير شرح الجامع الصغير. عبد الرؤوف المناوي. المكتبة التجارية الكبرى. ١٣٥٦هـ. الطبعة الأولى.
- ٣٣- قواعد الفقه محمد عليم الإحسان المجذوبي. دار النشر الصديق ببلشرز. كراتشي ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م الطبعة الأولى.

٣٤- كتب ورسائل ابن تيمية. أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ت
٧٢٨هـ مكتبة ابن تيمية. حققه عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي
الحنبلي.

٣٥- كفاية الطالب الرباني. أبو الحسن المالكي. دار الفكر. بيروت. ١٤١٢هـ.
حققه يوسف، الشيخ محمد البقاعي.

٣٦- لسان العرب. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور
الإفريقي. دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر.

٣٧- نيل الأوطار. محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٥هـ. دار الجيل.
بيروت ١٩٧٣م.